بحث أوجه التعاون بينها وبين الوزارة

وزير الصحة تفقد استعدادات اللجنة العليا لانتخابات «أمة 2020

الشيخ الدكتور باسل الصباح

جانب من الاجتماع

صورة جماعية

قام وزير الصحة د. باسل الصباح، بزيارة لمقر اللجنة الاستشارية العليا المشرفة على انتخابات مجلس الأمة 2020 ، حيث كان في استقباله رئيس اللجنة المستشار اسحاق الكندري و وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي وأعضاء اللجنة وقد استمع الوزير الصباح الى شرح من قبل رئيس وأعضاء اللجنة عن الاستعدادات والإجراءات التي اتخذتها اللجنة للعمل على انجاح العملية الانتخابية المزمع انطلاقها يوم الخامس من ديسمبر المقبل وفق الاحتياطات والاشتراطات الصحية التى أقرتها السلطات الصحية في البلاد.

كما بحث الصباح أوجه التعاون بين وزارة الصحة واللجنة الاستشارية واستعرض آلية التعاون بين الجهتين بالاضافة الى التنسيق والتعاون مع جميع الجهات المشاركة في هذا العرس الديمقراطي .

وقد حضر الإجتماع وفدا من وزارة الداخلية حيث أبدى الجميع الحرص علي العمل والتعاون المشترك بين جميع الجهات في سبيل اجراء العملية الإنتخابية بكل سلاسة ويسر مما يعكس الوجه المشرق للكويت ويظهر مدي وعي وتعاون الناخبين في ظل هذه الظروف الصحية الإستثنائية التى تمر بها الكويت والعالم أجمع.

إقرار 4 قوانين وتقديم 3 استجوابات و625 سؤالًا بهذا الشأن

المنظومة التعليمية في عيون مجلس الأمة بالفصل التشريعي الخامس عشر

شغلت قضية التعليم مساحة كبيرة من اهتمامات النواب في الفصل التشريعي الخامس عشر، إذ قاموا بتفعيل واستخدام كافة أدواتهم الدستورية سواء الرقابية أو التشريعية من أجل النهوض بهذا المرفق الحيوي والهام.

وزاد اهتمام النواب بالعملية التعليمية عندما ظهرت جائحة "كورونا" المستجد في مطلع العام الجاري وما نتج عنها من تعطيل لمرافق الدولة ومنها المدارس والجامعات في ظل ظهور جائحة "كورونا" المستجد في العالم وما ترتب عليه من تعطيل لجوانب الحياة بما فيها المدارس والجامعات.

وترجم النواب اهتمامهم بملف التعليم من خلال الأسئلة البرلمانية والاقتراحات بقوانين وبرغبة وطلبات المناقشة، كما طالبوا بتخصيص أجزاء من الجلسات للتعرف على استعدادات وزارة التربية ووزارة التعليم العالي لمواجهة تداعيات "كورونا" على التعليم.

وتطور الاهتمام النيابي ليصل إلى تقديم 3 استجوابات لوزير التربية ووزير التعليم العالي لمعرفة خطط واستراتيجيات الوزارة بشأن التعليم ومرئياتها في مرحلة (كورونا) وما بعدها، كما شمل الاستجواب المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد محورًا عن سوء إدارة الحكومة لأزمة (كورونا) وتداعياتها ومن بينها ملف التعليم.

الأسئلة البرلمانية

أحاط النواب ملف التعليم بجوانبه كافة إن من جهة الطالب والمخرجات الطلابية أو من جهة المعلم وتأهيله أو من جهة المرافق التعليمية من مدارس وجامعات وغيرها، فضلًا عن مستقبل الطلبة ودراستهم في ظل وباء (كورونا) بما يقارب 625 سؤالًا برلمانيًا.

وتناولت الأسئلة النيابية عدة جوانب تعليمية مثل الآلية المتبعة في اختيار من يتقلد المناصب القيادية والإشرافية بجامعة الكويت وكذلك أسماء الجامعات والكليات خارج الكويت التي تقدم برامج خاصة للطلبة الكويتيين وتخرجهم وتمنحهم شهادات أكاديمية بدرجة (بكالوريوس) غير الشهادات الأكاديمية المعترف بها في دولة الكويت.

وسألوا عن الصعوبات والعقبات التي تواجه الانتقال من مباني جامعة الكويت الحالية إلى مباني جامعة علي صباح السالم (الشدادية) وهل يوجد خطة تنفيذية لعملية الانتقال؟

كما تضمنت الأسئلة الاستفسار عن أسماء مؤسسات التعليم العالي المحلية (الحكومية والخاصة) التي قيمها الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، وعدد أعضاء هيئة التدريس من الكويتيين وغير الكويتيين في قسم المناهج وطرق التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

زاد اهتمام النواب بالقضية عندما ظهر «كورونا» مطلع العام الحالي وما نتج عنه من تعطيل لمرافق الدولة

وتناولت الأسئلة الاستفسار عن أسباب عدم افتتاح مدارس جديدة في مدينة صباح الأحمد السكنية ومدى التزام الوزارة بالمواعيد المقررة في خطة إنشاء 5 مدارس جديدة في منطقة مبارك العبد الله الصباح.

واستوضحوا عما إذا كان لدى جامعة الكويت خطة استراتيجية للسنوات المقبلة للابتعاث والتعيين في الهيئة التدريسية بما يغطي احتياجات مدينة صباح السالم الجامعية، وأسباب إلغاء منهج الكفايات الذي أوصى به البنك الدولي وصرفت ملايين الدنانير عليه وبدائل عن هذا المنهج.واستفسروا عن الأسس والشروط التي تستند إليها اللجنة الفنية لدراسة معادلة الشهادات العلمية للأطباء والعاملين في مجال الخدمات الصيدلانية والخدمات الطبية المساعدة والتمريض.

وسأل النواب عن سبب تعطيل المرسوم رقم (391) لسنة 2010 في شأن إنشاء أكاديمية الكويت للفنون بعد أن أدرج ضمن خطط الكويت للتنمية والتطوير وبعد موافقة مجلس الوزراء لميزانية تقارب خمسة وستين مليون دينار، وكذلك سبب عدم إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (76) لسنة (2019) في شأن الجامعات الحكومية.

وبعد انتشار فيروس (كورونا) المستجد تفاعل النواب من خلال أسئلتهم البرلمانية في هذا الشأن مستفسرين عما إذا كانت وزارة التعليم العالي قد وضعت بجميع مكاتبها الثقافية آلية أو خطة طوارئ واستراتيجية فاعلة لإجلاء الطلبة في الخارج في حال استفحال الفيروس في الدول التي يوجد فيها عدد من الطلبة الكويتيين.

واستوضحوا خطة وزارة التربية للعام الدراسي المقبل في حالة استمرار أزمة (كورونا) لما بعد الرابع من أغسطس.

مجلس الأمة

اقتراحات بقوانين

وجاءت الاقتراحات بقوانين لتدعيم التفاعل النيابي مع قضية تطوير التعليم باعتباره اللبنة الأساسية في تقدم الأمم والمجتمعات، حيث قدم النواب ما يقارب 35 اقتراحًا بقانون تركزت حول تنظيم التعليم العالي، ومنح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بدلات ومكافآت، وتنظيم العمل في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وغيرها.

وتمحورت جل الاقتراحات النيابية إلى سد الثغرات وتعديل القوانين القائمة من أجل مزيد من التطوير للمنظومة التعليمية ككل.

وتناولت الاقتراحات إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ومن أهم ما اشتملت عليه الاقتراحات بقوانين حماية المعلم، وتنظيم العمل في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

الاقتراحات برغبة

ساهم النواب من خلال أداة الاقتراح برغبة في لفت نظر الحكومة إلى مواطن الخلل والنقص التي تواجه وتعيق تقدم وتطور العملية التعليمية بكافة أركانها في البلاد من خلال تقيم العديد من الاقتراحات برغبة والتي تقارب 239 اقتراحًا برغبة.

وتناولت هذه الاقتراحات زيادة أعداد المدارس الحكومية في البلاد لكافة المراحل الدراسية وتعديل لائحة البعثات الخاصة للطلبة الدارسين بالخارج بضمان تحمل الوزارة تكاليف إصدار وتجديد الفيزا الدراسية لهم، وكذلك عدم تكليف أعضاء هيئة التدريس غير كويتيين بالعمل خلال الفصل الدراسي الصيفي في جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية إلا في حالة عدم توفر أعضاء هيئة تدريس كويتيين.

وتطرقت الاقتراحات كذلك إلى التنسيق بين وزارة التعليم العالي وكل من وزارة الداخلية ووزارة الشؤون والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط ، لإقرار مسألة اعتماد الشهادات الدراسية وتصديقها لكل وافد يعمل في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص بموجب شهادته الأكاديمية .

ومن منطلق الإيمان الراسخ بأن مهنة التعليم مهنة سامية وتساهم في إخراج جيل قادر على القيادة مستقبلا فقد اقترح النواب إدراج مهنة التعليم من ضمن المهن الشاقة.

وطالب النواب في اقتراحاتهم أيضا بإدراج مادة القرآن الكريم في مرحلة رياض الأطفال، وتغطية جميع الطلبة الكويتيين الموفدين للدراسة بدول مجلس التعاون الخليجي بمظلة التأمين الصحي، وتطوير سياسة القبول في كليات التربية بحيث توضع معايير تضمن امتلاك المتقدمين القدرات اللازمة .

ودعوا إلى تشكيل فريق على مستوى عال، يوكل إليه إعداد تصور متكامل ومتابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم، كما يضع الإجراءات العملية لتفعيل الخطة.

ومع انتشار فيروس (كورونا) المستجد وتعطيل مرافق الدولة الحكومية ومنها المدارس دعا النواب إلى استخدام الوسائل التكنولوجية في التعليم ونشر وتعزيز التعليم الإلكتروني لدى المعلمين والطلبة بالمدارس، وعدم الاعتماد على التعليم التقليدي بشكل كامل، وتشجيع وتكليف عدد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات خاصة في ظل تعطل الأعمال حاليًا بإعداد دراسات وأبحاث علمية تتعلق بالتبعات الخاصه بوباء فيروس كورونا.

الاستجوابات

في سبيل النهوض بالعملية التعليمية بأركانها المختلفة وما يتعلق بها ومعالجة أي خلل يعوق ذلك وزيرًا كان أو مسؤولا فقد استخدم النواب أدواتهم الدستورية ومنها الاستجوابات، إذ تقدم النواب بـ3 استجوابات إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.سعود الحربي على خلفية إجراءات الوزارة خلال أزمة (كورونا) .

وتمحورت هذه الاستجوابات حول قضايا تعليمية عدة كان على الوزارة تداركها، ومن هذا القضايا سوء إدارة العملية التعليمية خلال أزمة (كورونا) مما تسبب بالضرر الجسيم على أبنائنا الطلبة، وتحصيل الرسوم من طلبة المدارس الخاصة رغم عدم فتح المدارس أبوابها واقتصار الأمر على التعليم عن بعد.

واكتشف النواب من خلال مساءلتهم قصورًا تمثل بعدم وجود خطة وآلية عمل واضحة تواكب تطورات الأوضاع خلال أزمة (كورونا)، فضلًا عن غياب الرؤية في آلية تنفيذ التعليم عن بعد ومدى تحقيق النجاح فيه من عدمه خاصة في ظل عدم تأهيل الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور وعدم توفير المستلزمات التقنية لتطبيقه.

ومن بين القضايا التعليمية التي أخذها النواب على عاتقهم أيضا قضية تعيين الوافدين وعدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية بشأن أولوية التعيين.

وبينوا أن هناك تراخيًا في تطبيق التعليم عن بعد وسوء الإدارة والارتباك بين القطاعات والإدارات المعنية بوزارة التربية لإنجاح مشروع منصة (بوابة الكويت التعليمية).

وحاول النواب أن يعالجوا أيضًا قضايا الإضرار بنظام التعليم الخاص واتخاذ قرارات دون اعتبار لمعايير الجودة، والإضرار بمستقبل الطلبة والتأخر بإعلان البعثات الدراسية.

غير أنه كانت هناك حاجة نيابية ملحة في معرفة سبب مخالفة قانون الجامعات الحكومية وقانون حظر الشهادات العلمية غير المعادلة وعدم إصدار اللائحة الداخلية لكل منهما وعدم القيام بدوره في الإشراف على مؤسسات التعليم العالي.

وظهر الجانب الإنساني لدى النواب من خلال انتقادهم اللاذع لمنع عديمي الجنسية الحصول على شهادتهم الجامعية في جامعة الكويت بعد إتمامهم جميع المتطلبات الجامعية للتخرج.

ولمعالجة هذا الوضع التعليمي المتراجع فقد أصدر النواب عددًا من التوصيات التي من شأنها ضمان النهوض بالمستوى التعليمي في الكويت، منها وضع خطة زمنية لإنجاز قانون الجامعات الحكومية وإحالتها إلى اللجنة التعليمية البرلمانية وتفعيل حق الطلبة الجامعيين بالإنذار الأكاديمي الرابع المنصوص عليه.

ودعوا إلى إعلان خطة زمنية تفصيلية لفروع التعليم عن بعد تتضمن مختلف عناصر العملية التربوية من طلبة ومعلمين ومناهج، ونقل المنصة التعليمية المزمع تشغيلها من النطاق التجاري (com) إلى النطاقات الحكومية أو التعليمية (edu. gov).

وطالبوا باستعجال تسكين الوظائف القيادية والإشراقية في إطار علني وعلمي موضوعي التخصص والخبرات، وإعادة النظر في رسوم المدارس والجامعات الخاصة باتجاه تخفيض الرسوم وعدم احتساب مدد التوقف.

تناولت الأسئلة النيابية عدة جوانب مثل الآلية المتبعة في اختيار المناصب القيادية والإشرافية بالجامعة وغيرها

وشددوا على ضرورة استيفاء كافة المعايير الصحية في الخطة الشاملة للدراسة في المرحلة القادمة حفاظًا على صحة الطلبة والمعلمين والإدارات.

كما تم تقديم استجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد جاء أحد محاوره عن سوء إدارة الحكومة لأزمة كورونا وتضمن هذا المحور الملف التعليمي ورأى أن الحكومة تجاهلت الملف التعليمي خلال الأزمة.

وتساءل هل يعقل أن تدفع الجامعات الخاصة التجارية والأهلية والتي يقدر عددها بـ 10 جامعات إيجارات للدولة بنحو 600 ألف دينار تقريبًا في حين أن الحكومة تدعم تلك الجامعات بـ3 ملايين دينار؟

طلبات المناقشة:

ومن منطلق إيمان مجلس الأمة بأهمية العملية التعليمية وتأثيراتها المتعددة في خلق جيل واعٍ قادر على قيادة البلد في المستقبل ولشعورهم بضرورة التركيز على هذه القضية التي أولوها جل اهتمامهم واستخدموا فيها كل الأدوات التشريعية والرقابية فقد استخدموا حقهم الدستوري في تقديم طلبات مناقشة في هذا الشأن. فخلال طلب المناقشة الذي نظره المجلس في جلسة 27 يونيو 2018 والخاص بخدمات مدينة صباح الأحمد السكنية فقد تضمنت التوصيات طلبات نيابية تخص المرفق التعليمي كتشكيل فريق وزاري لمتابعة إنشاء وتنفيذ الخدمات في مدينة صباح الأحمد وإنشاء الجامعات والكليات والمعاهد.

وطالبوا بقيام وزارة التربية بتخصيص 3 مدارس من المدارس الجاهزة في مدينة صباح الأحمد واستغلالها بفتح فروع مؤقتة لجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتكون جاهزة للعام الدراسي القادم.

وفي جلسة 5 أغسطس 2020 نظر المجلس طلب مناقشة بشأن خطة التعليم عن بعد.

وجاء في نص الطلب النيابي أنه يلاحظ بأن وزارة التربية والتعليم العالي ما زالت تعاني من ضعف وغياب رؤية واضحة ومحددة وعادلة وحاسمة للعديد من القضايا والمسائل الخاصة بالتعليم العام والخاص والتعليم العالي خاصة في ظل انتشار وباء فيروس كورونا.

يوجد العديد من القضايا المتعلقة بمسيرة التعليم العام والخاص والتعليم العالي وعلى الحكومة إفادة المجلس بالآتي:

1 – الخطة المتكاملة للتعليم عن بعد في التعليم العام والخاص والقضايا التي تواجه الوزارة في هذا الشأن في ظل أزمة وباء كورونا وبعدها.

2 – خطة وإجراءات البعثات الدراسية في التعليم العالي في ظل الأوضاع الدراسية للعام والخاص.

3 – دور وزارة التربية والتعليم العالي بشأن مواجهة ارتفاع رسوم المدارس والجامعات الخاصة وعدم عدالة تلك الرسوم في ظل عدم قيام تلك المدارس والجامعات بواجباتها ومسؤوليتها أثناء أزمة انتشار وباء فيروس (كورونا).

4 – استعدادات وزارة التربية والتعليم العالي للمرحلة التعليمية القادمة في ظل استمرار وباء فيروس (كورونا) والصعوبات التي تواجه الوزارة وأولياء الأمور في تواجد الطلاب والطالبات في المدارس.

5 – الإجراءات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم العالي تجاه التعامل مع توصيات مجلس الأمة التي قدمت في الاستجواب الأخير إلى وزير التربية والتعليم العالي بتاريخ 14/07/2020 .

قوانين أقرها المجلس

أقر مجلس الأمة 4 قوانين تتعلق بتعديل قوانين قائمة لتنظيم العملية التعليمية وهي كالتالي:

جلسة 6 يونيو 2017 قانون رقم 86 لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 28 لسنة 2011 بشأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين، بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدلات ومكافآت.

جلسة 24 /06/2019: قانون رقم 73 لسنة 2019 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 2005 في شأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل.

جلسة 24/06/2019: قانون رقم 76 لسنة 2019 في شأن الجامعات الحكومية.

جلسة 01/07/2019 : قانون رقم 78 لسنة 2019 في شأن حظر استعمال الشهادات العلمية غير المعادلة.